محليات

أكد أن نواب مجلس الشعب يجب أن يقدموا إستراتيجيات ومبادرات وألا يكون هناك تهجم شخصي على الوزراء

عمار الأسد لـ«الوطن»: عملنا يجب أن يكون ميدانياً وأكثر جدية وأن نأخذ دورنا

| محمد منار حميجو

قال عضو مجلس الشعب ونقيب المهندسين في اللاذقية عمار الأسد: نحن كنواب في البرلمان يجب أن نقدم إستراتيجيات ومبادرات ولا ننتقد جزافاً وخصوصاً الحكومة، معتبراً أن هناك وزراء يعملون ويتعبون ليلاً ونهاراً وآخرين مقصرين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف عمار الأسد: يجب أن نحدد التقصير الذي ارتكبه الوزير ونقول له أنت مقصر «بكذا وكذا» لكيلا يكون التهجم شخصياً بأن الوزير مثلاً لم ينفذ أحد الطلبات للعضو أو أنه لم يستقبله، مؤكداً أن هناك مثل هذا النوع من التهجمات.

ورأى الأسد أن البعض من الأعضاء غير مبادر كما أنه لا توجد جدية لديهم ومثابرة وخصوصاً في فترات عطلة المجلس، كاشفا أنه طلب في العديد من الاجتماعات ضرورة معرفة ماذا يقدم النائب وما نشاطاته أثناء العطل في محافظته ويستثنى بذلك نواب المناطق الساخنة الذين لا يستطيعون الذهاب إلى مناطقهم.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك تقييم ومحاسبة لأعضاء المجلس، كائن من كان، من الشعب أولا ومن ثم من قيادته الحزبية التي ينتمي إليها، إضافة إلى ضرورة أن يكون هناك دور لمكتب رئاسة المجلس في تقييم الأداء، مضيفاً: لا يوجد حالياً تقييم ومحاسبة.

وفيما يتعلق بتعديل النظام الداخلي للمجلس وخصوصاً آلية الاستجواب أعرب عمار الأسد عن تأييده للفقرة المتعلقة بضرورة أن يكون هناك خمسة أعضاء لاستجواب الوزير بدلاً من نائب واحد، موضحاً أن التشاركية بالرأي أفضل من رأي واحد، وخصوصاً أن البعض يستهدف الوزير ويثير ضجة لا معنى لها بسبب خلاف شخصي.

وفيما يتعلق باعتراضات بعض النواب عن المادة المشار إليها قال عمار الأسد: البعض منهم يعتقد أن الاستجواب ميزة يجب ألا يخسرها، مبيناً هناك برلمانات تكون فيها آلية الاستجواب مختلفة مثلا في العراق لاستجواب أي وزير في الحكومة يحتاج إلى ٢٥ عضواً وهناك برلمانات أخرى تكون آلية الاستجواب ما بين ١٠ إلى ١٥ عضواً.

وأضاف: إن الأساس في الاستجواب هو التشاركية ليكون هناك نضوج في الفكرة أكثر من انفعال شخص فحينما يكون النائب لديه إثبات بحق أي وزير فلن يقف معه فقط خمسة نواب بل جميع نواب المجلس الـ٢٥٠ حينما لا ينطلق من باب شخصي.

> لا بد أن يكون هناك تقييم ومحاسبة للنواب وحاليا مفقودة

ورداً على سؤال حول التكتلات الحزبية في المجلس ولاسيما الكتلة البعثية ذات الأغلبية تحت القبة رأى عمار الأسد أنه يجب التفريق بين الشق الحزبي ومؤسسة مجلس الشعب فهذه مستقلة عن تلك، مضيفاً: يمكن أن يكون للحزب قنوات نبلغ بها ولكن عندما يكون العمل متعلقاً بعمل الحكومة فالأمر مختلف ولاسيما أن قيادتنا البعثية تقول تشددوا على الوزراء البعثيين أكثر من المستقلين.

وأوضح أن مجلس الشعب هو مؤسسة تشريعية ينظمها نظام داخلي إضافة إلى أن الدستور حدد مهام النواب وصانها، معتبراً أن الدستور الحالي أعطى صلاحيات واسعة للمجلس.

وأضاف: يجب أن نطبق ما خولنا به الدستور وذلك بأن يكون عملنا ميدانياً وأكثر جدية من ذلك، إضافة إلى معرفة بالقوانين والأنظمة وما خولنا به الدستور وما صانه لنا من صلاحيات كبيرة وأن نأخذ دورنا ولا ننتظر أن يعطونا إياه.

وأكد عمار الأسد أن دور أعضاء المجلس تشريعي ورقابي على الحكومة عبر ما تقدمه من بيانها الحكومي أو الخطط والإستراتيجيات التي يناقشها كل وزير على حدة تحت قبة المجلس.

وشدد على ضرورة أن يكون الأعضاء مدركين لدورهم في المعاملة مع الحكومة وذلك بمراقبتها بما تقدمه من بيان وزاري وما وعدته لنا تحت القبة وألا يكون الكلام عاماً لا يسمن ولا يغني من جوع، وخصوصاً أن المواطن بحاجة إلى أن يشاهد إجراءات على الأرض.

ورأى عمار الأسد أن هناك ظلماً لأعضاء المجلس عبر عدم إطلاع المواطنين بالدور الذي يجب أن يقوموا به، موضحاً أنه من المعروف لدى المواطنين أن الدور التقليدي للنائب بأنه هو من يحمل الطلبات ويجب أن يكون مسؤولا عن كل صغيرة وكبيرة بالموضوع الخدمي وغلاء الأسعار وأداء موظفي الدولة وانقطاع أحد مواد المشتقات النفطية وغيرها من الأمور التي من الممكن أن يحلها مجلس المحافظة وليس أعضاء مجلس الشعب.

وأضاف: هنا يجب أن نفرق بين العاطفة والواقع فنحن نتمنى أن يشتري المواطن كل ما يحتاجه من السوق بأرخص الأسعار وهنا السؤال هل يمكن أن يطبق ذلك على أرض الواقع بالطبع لا يمكن لأننا في حالة حرب ولكي لا نجعل الحرب شماعة لنا لا بد أن نناقش بعض التفاصيل التي من شأنها أن تحسن الوضع أكثر.

ورأى عمار الأسد أن بعض الأعضاء كانوا مندفعين في بداية هذا التشريع ضاربا مثلا أن الحكومة رفعت أسعار المشتقات النفطية مع بداية الدور التشريعي الثاني للمجلس ما دفع بالبعض إلى إطلاق وعود أن هذا القرار لن يمر، معتبراً أن الخبرة كانت في بدايتها وهو اندفاع وعاطفة لكونهم متفاعلين مع المواطنين.

وأشار عمار الأسد إلى أن هناك مبرراً للحكومة أن ترفع المشتقات النفطية نتيجة الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد.

ونوه عمار الأسد إلى أن بعض الأعضاء يتصرفون عن قلة خبرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالطلبات الشخصية التي يقدمونها للوزراء، مضيفاً: أعتقد أن هناك دائرة علاقات عامة ووزيراً مختصاً بشؤون مجلس الشعب يمكن أن تقدم الطلبات عبر ذلك في حال كانت تخص المواطنين وخصوصاً أن رئيسة المجلس هدية عباس متعاونة وحريصة برفع مستوى المؤسسة التشريعية ومن ثم يجب ألا نعمم على أعضاء المجلس «هناك من هو جيد وهناك من هو أقل جودة».

ورأى عمار الأسد أن الأطروحات التي تتعلق بهموم نواب المجلس ليست على المستوى المطلوب فهناك من يطرح أنه لم يستطع مقابلة وزير ما فتكون بعضها مطالب شخصية، معتبرا أن مثل هذه الهموم ليست شأنا عام وخصوصاً أن الوزير لديه مهام جسام لا يستطيع أن يقابل أعضاء المجلس في كل وقت ولذلك يجب أن تكون الأطروحات ذات شأن عام تساعد في حل مشاكل أعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بعمل لجان المجلس أكد عمار الأسد أنه لا يوجد التزام بها باعتبار أن هناك لجاناً تتألف من نحو ٤٠ نائباً ولكن أثناء الاجتماع لا يوجد إلا ١٥ أو أكثر بذلك بقليل، معتبرا أن هذه مشكلة وخصوصاً أن النائب هو الذي اختار اللجنة التي يرغب فيها.

وأوضح عمار الأسد أن اللجان هي المحرك الأساسي للمجلس ولذلك فهي تحتاج إلى جدية في العمل بها، مضيفاً: إن هناك بعض الممارسات يجب إعادة النظر فيها.

وأضاف: ليس المهم كثرة اللجان بل فعاليتها فهناك برلمانات لا تضم إلا ثماني لجان على حين نحن لدينا ١٨ لجنة معرباً عن تأييده ضم لجان مع بعضها بعضاً والعمل على تفعيلها بغض النظر عن تسمياتها ومسمياتها.

وحول دور المجلس في المصالحات شدد عمار الأسد على ضرورة أن يكون له دور في المصالحات لأن كل نائب فيه ينتمي إلى بيئة ومجتمع، مشيراً إلى أن بعض النواب يعملون بشكل شخصي لا يندرج تحت اسم لجان المصالحات ساهموا في تحقيق العديد منها على الأرض.

ورأى أنه لا يوجد هناك فعالية للجنة المصالحة داعياً إلى سؤالها عن العقبات التي وضعت أمامها أو ما الجهات التي لا تريد أن تكون للجنة دور على الأرض ولا بد أن يكون هناك رؤية أو خط تلاق مع الجهات الأخرى سواء الوزارات المعنية في الموضوع أم الجهات المختصة.

وشدد على ضرورة أن يعمل المجلس كما وجه السيد الرئيس للغير وليس للذات وأن يكون الأعضاء ميدانيين وجديين ومثابرين على الأرض ومع الناس وأن يبتعد الأعضاء عن الأنانية والتشهير وكل كلام جارح بحق أي وزير إذا لم يكن هناك ملف يدان به وخصوصاً أن آليات المجلس قوية تحت سقف الدستور.

> بعض النواب يتصرفون عن قلة خبرة بتقديم طلبات شخصية للوزراء

> التشاركية في الاستجواب أفضل من رأي نائب واحد لأن البعض يثير ضجة لخلافات شخصية

> البعض منهم يعتقد أن الاستجواب ميزة يجب ألا يخسرها

> يجب أن نكون مدركين في معاملتنا مع الحكومة

> لا يوجد التزام باللجان وهي تحتاج إلى جدية في العمل

بعد الكشف الحسي على المتقدمين لتعويض أضرار عن الكرز انخفض العدد إلى أكثر من النصف

| القنيطرة- الوطن

حمل محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر مسؤولية التأخير في صرف التعويضات التي لحقت بالمزارعين عن محصول الكرز الموسم الماضي إلى فرع صندوق الجفاف والكوارث ومديرية الزراعة بالمحافظة، مشدداً على أن تقدير الأضرار وصرفها يجب أن يترافق مع خسائر الفلاحين لكي يشعروا أن المحافظة تقف إلى جانبهم في كل الظروف.

وأكد المحافظ وجود تقصير واضح وتقاذف للمسؤولية بين مديرية الزراعة وصندوق الجفاف والكوارث والنتيجة الفلاح هو الخاسر الأكبر والذي يدفع الثمن، لافتا إلى أنه لن يسمح بتكرار هذه الصورة السلبية ومن غير المقبول أن يكون اجتماع اليوم مخصصاً لتعويض الفلاحين عن أضرار الصقيع الذي لحق بمحصول الكرز خلال موسم ٢٠١٦، والمطلوب تقديم الدعم للمزارعين لتشجيعهم على مواصلة أعمالهم الزراعية وزيادة الإنتاج.

و طالب عبد القادر القائمين على صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية بالتعاون مع مديرية الزراعة للإسراع بإعداد دراسات ومسوحات ميدانية لتحديد أضرار الفلاحين من محصولي التفاح والقمح للموسم الحالي إضافة إلى أضرار خلايا النحل في المحافظة لصرف التعويضات اللازمة لهم في أقرب وقت ممكن، منوها بأهمية دعم القطاع الزراعي والوقوف إلى جانب الفلاح لصموده في أرضه والتشبث بها وعدم إضاعة حق أي مواطن.

بدوره بين رئيس فرع صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية المهندس خيرو حسين أن عدد المتضررين نحو ٩٠١ فلاح وفي منطقة حضر فقط وعن محصول الكرز الطلياني والمبلغ المرصود نحو ١٥,٢ مليون ليرة والمساحة المتضررة بلغت ٢١٧٩ دونماً وبنسبة بلغت ٧٧ بالمئة من المساحة الكلية المزروعة بهذا الصنف من الكرز.

و أشار مدير زراعة القنيطرة شامان جمعة إلى أن صندوق الجفاف تم تفعيله بجهود شخصية من محافظ القنيطرة والتقصير من المديرية في صرف التعويض للمزارعين عن محصول الكرز سببه عدم وجود مهندس زراعي في الوحدة الإرشادية بحضر.

وأكد جمعة أن المديرية تعاني من كثرة عدد الفلاحين المتقدمين لتعويض الأضرار فعدد الذين تقدموا للأضرار عن الكرز بلغ ٢٠٠٠ فلاح وبعد الكشف الحسي من قبل اللجان المشكلة والاطلاع على السجلات والحيازات المرخصة انخفض العدد إلى ٩٠١ مزارع.

الانتهاء من أتمتة العمل القضائي والإداري في محاكم السويداء

القصر العدلي الجديد العام القادم في الخدمة

| السويداء- عبير صيموعة

طالب قضاة السويداء خلال لقائهم بوزير العدل القاضي هشام الشعار بحل المعاناة المتعلقة بالتبليغات للمتقاضين والإسراع في مشروع قانون القضاة العقاريين وتعيين قاضي مذهب ثان ومنح تعويض طبيعة عمل للقضاة وتخفيف الرسوم على المواطنين والانتهاء سريعاً من مشروع بناء القصر العدلي الجديد ووضعه في الاستثمار نظراً لما يعانيه القضاة من ضيق المكان في المبنى القديم.

كما لفت عضو مجلس الشعب المحامي نضال الشريطي إلى ضرورة إعادة التوجيه في أماكن وضع طابع اللصيقة مؤكداً أنه وزملاءه مع اللصيقة في ظل غياب تعويض طبيعة عمل خاص للقضاة ولكن الأسباب الموجبة لإعادة النظر في اللصيقة هي زيادة أماكن وضعها أكثر من ٥٠ بالمئة حيث كانت توضع على القرارات والمصدقات والأحكام الجديدة أما الآن فكل وثيقة يتم إبرازها في أي دعوة تتم المطالبة بوضع طابع اللصيقة ضمنها، مطالباً بتخفيف الأعباء عن المواطنين والعودة إلى القرار السابق لوضعها.

من جهته أكد وزير العدل الشعار خلال زيارته إلى المحافظة أنه تم التوجيه بضرورة الإسراع في إنجاز عملية إكساء مشروع القصر العدلي الجديد في مدينة السويداء من الشركة المنفذة بما يخدم العمل القضائي ويريح القضاة والمواطنين على حد سواء وضرورة الإسراع في تقصير أمد التقاضي من خلال الإسراع في عملية التبليغ للمتقاضين وإنجاز الدعاوى بسرعة.

لافتاً إلى أن مشروع أتمتة العمل القضائي والإداري في محاكم السويداء تم الانتهاء منه بشكل كامل وسيتم الإقلاع بهذا المشروع فور الانتهاء من بعض الإجراءات الهندسية والفنية.

موضحاً أن التعميم الأخير لوزارة العدل حول الإعلاميين وما أثاره من لغط إنما هو سوء فهم، مؤكداً أن الدستور صان حرية الإعلام ومن المستحيل أن تقوم وزارة العدل بتقييد حرية الإعلام وهي المنوط بها صيانة القانون والدستور.

بدوره محافظ السويداء عامر إبراهيم العشي دعا إلى دعم مشروع القصر العدلي الجديد في مدينة السويداء الذي يسير العمل به بوتيرة جيدة، مشيراً إلى أنه ستتم دراسة تأمين خط كهربائي محيد عن التقنين لدعم مشروع الأتمتة وتسهيل العمل القضائي.

من جهته بيّن المحامي العام في السويداء القاضي أسعد السياف أنه تم الانتهاء من مشروع أتمتة العمل القضائي في السويداء بموجب عقد بقيمة ٢٧٠ مليون ليرة بعد أن تم تأمين جميع المستلزمات لأتمتة العمل القضائي في عدلية السويداء والدوائر القضائية في مدينتي شهبا وصلخد وبلدة القريا وجرى تنفيذ شبكات الاتصالات اللازمة من الجهة المنفذة، لافتاً إلى أن هذا المشروع يسهم في توفير الوقت والجهد على المواطنين المتقاضين وعلى القضاة والمحامين على حد سواء إضافة إلى تسريع إجراءات التقاضي وإيصال المواطن لحقوقه.

لافتاً إلى أن نسب التنفيذ في إكساء القصر العدلي الجديد تجاوزت ٨٠ بالمئة وسيكون البناء في الخدمة في العام القادم ٢٠١٨، مبيناً أن هذا البناء يعد صرحاً حضارياً كبيراً يسهم في تسهيل العمل القضائي وحل الجزء الأكبر من معاناة القضاة والمراجعين.

عاملو العيادات الشاملة في درعا يطالبون بالإطعام

| درعا- الوطن

يتكرر مطلب العاملين من الكوادر الصحية في مجمع العيادات الشاملة في مدينة درعا بضرورة شمولهم بالإطعام لكون عملهم يتم بنظام المناوبات في المجمع الذي يعد رديفاً أساسياً للهيئة العامة لمشفى درعا الوطني في الظروف الراهنة، والتي اقتضت الضرورة افتتاح أقسام لا توجد عادة إلا في المشافي، وهو مطلب تمت مخاطبة الجهات الصحية به في السابق ولم تتم تلبيته، كما أكدت على ضرورته نقابة عمال الصحة في درعا.

وأشار رئيس النقابة مصعب المحاميد إلى أنه تمت مخاطبة الاتحاد المهني للخدمات العامة في دمشق نهاية الشهر الماضي من أجل مراسلة وزارة الصحة لتلبية ذلك المطلب الملح والمحق بأن يتم منح العاملين المناوبين على مدار ٢٤ ساعة في مبنى العيادات الشاملة في درعا مستحقاتهم من الأقوات، لأنه وبعد خروج بعض المشافي العامة من الخدمة في محافظة درعا وبهدف تأمين الخدمات لجميع المواطنين تم إحداث وتفعيل بعض الأقسام في المبنى المذكور.

وهي تعمل على مدار ٢٤ ساعة، والعاملون يعملون على نظام ٢٤ ساعة ومنها قسم التوليد وقسم الكلية الصناعية ومنظومة الإسعاف والطوارئ وقسم التصوير الشعاعي وقسم المخبر، وذلك أسوة بزملائهم العاملين في المشافي من الصفة الوظيفية نفسها وفقاً للتشريع الصحي المادة ١٢ المعدلة بالقرارين رقم ٤/ت و١٧/ت لعام ١٩٧٦ والتي تنص على تناول الموظفين الوجبات حسب ساعات العمل بواقع وجبة واحدة لمن يقتضي عمله أكثر من ٨ ساعات وثلاث وجبات لمن يقتضي عمله القيام الدائم ٢٤ ساعة.

تجدر الإشارة إلى أن الإطعام كان سارياً لفترة في المجمع ومن ثم توقف بمسوغ أن مثل هذه المنشأة الصحية دوامها إداري ولا يجوز الإطعام فيها، مع العلم أن إجمالي مراجعي العيادات بلغ الشهر الفائت وحده نحو ١٧ ألف مراجع.

كلام رسمي جداً

مدير مياه السويداء: تم إعادة الآبار للخدمة

إلى صحيفة الوطن

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٦٤٩ تاريخ ١٦/٥/٢٠١٧ تحت عنوان: «مجلس محافظة السويداء: حواجز الترفيق شرعت الأبواب للابتزاز والسرقة.. مسؤولون عن توزيع المياه يتقاضون رشاوى».

نبين لكم ما يلي:

إن الإشارة إلى نقص مياه الشرب بسبب الأعطال المتكررة في الآبار والمضخات الغاطسة جاء فقط في مداخلة الأعضاء عن منطقة شهبا وإن المواقع التي أشار إليها أحد الأعضاء والواردة بالمقال صلاخد- الصورة- الحقف- نمرة شهبا كانت بالخدمة بتاريخ جلسة المجلس في ١٥/٥/٢٠١٧ وكان الجواب فورياً من نائب رئيس المكتب التنفيذي بأنه تم إعادة هذه الآبار للخدمة ويبين الجدول المرفق تاريخ خروج هذه الآبار عن الخدمة وتاريخ إعادتها للخدمة.

أما عن قرية المتونة فيوجد فيها بئر عامل وهو يؤمن كامل احتياجات مياه الشرب للقرية ولا يوجد أي نقص بمياه الشرب في القرية.

أما عن إصلاح المضخات على سد الغيضة فقد كانت قيد الإصلاح بتاريخ الجلسة وهي عبارة عن مضختين عائمتين تحملهما طوافة تطفو فوق المياه الخامية في السد مهمتها ضخ المياه الخامية إلى محطة التصفية وقد أعيد تثبيت الطوافة في موقعها بالكابلات بعد صيانة المضختين بتاريخ ٢٤/٥/٢٠١٧. وعن تشغيل عمال آبار بعقود سنوية ودائمة لأن عمال المياه المؤقتين يلحق بعض الضرر بوحدات التشغيل: نبين أن المؤسسة قد قامت بإجراء اختبار في نهاية عام ٢٠١٦ لشغل ١٥٠ وظيفة منهم ١٣٤ عمالاً ومهنيين وسيتم تعيينهم بعد انتهاء الإجراءات من الجهات المعنية كما يوجد على خطة اليد.

العاملة لعام ٢٠١٧ استخدام ١٠٠ عمالاً ومهنيين وفنيين بعد انتهاء إجراءات الاختبار الحالي وذلك للحد من الاعتماد على العمالة المؤقتة. وعن طلب إعفاء مدير وحدة مياه شهبا من مهامه لعدم قدرته على إدارة الوحدة بشكل صحيح نبين أن رئيس وحدة شهبا هو من أكفأ المهندسين في وحدة مياه شهبا ومن المتابعين لعملهم بشكل جيد داخل وخارج أوقات الدوام وفي أيام العطل حيث إن وحدة شهبا تضم ٥٨ تجمعاً سكانياً وتمتد على مساحة واسعة وبطول ٤٠ كم. وعن عدم العدالة بتوزيع المياه على المواطنين وتقاضي رشاوى من المسؤولين عن عملية التوزيع فقد كان الطرح من الأعضاء مركزاً على توزيع المياه في حي السحاري بمدينة شهبا وهي منطقة توسع عمراني عدد سكانها حوالى ٥٠٠٠ نسمة تشكل أقل من ٢٠ بالمئة من سكان المدينة وعمال توزيع المياه بالحي ثلاثة فقط وقد طلب مدير عام المؤسسة في الجلسة من الأعضاء الذين تحدثوا عن هذا الأمر تقديم أي أدلة عن تقاضي عمال التوزيع الرشاوى وتقديم اسم مواطن واحد قام بدفع رشاوى لعامل توزيع ليتم محاسبته أصولاً وأن المؤسسة تطلب دائماً من الفعاليات والبلديات إبلاغها عن أي تقصير أو تجاوز من العاملين في القرى والبلدات ولم يستطع هؤلاء تقديم أي أدلة بل كان جواب بعض هؤلاء الأعضاء بعد الجلسة أنهم سمعوا عن ذلك نقلاً عن بعض المواطنين الذين بدورهم سمعوا عن ذلك وكان مدير عام المؤسسة قد بين بالجلسة أن عدداً من الإجراءات قد قامت بها المؤسسة لتحسين التوزيع في الحي المذكور وهي رفد محطة التوزيع بمضخة أفقية ذات استطاعة أكبر من المضخة العاملة ونقل مجموعة توليد باستطاعة ١٥٠ ك. ف. أ إلى المحطة لتأمين استمرارية الضخ أثناء فترة التقنين الكهربائي وبالفعل فقد اتصل أحد أعضاء المجلس الذين تحدثوا بالجلسة في اليوم التالي بمدير عام المؤسسة مؤكداً اعتذاره لأنه لم يعرف بهذه الإجراءات ومعتذراً عن طلب إعفاء رئيس وحدة مياه شهبا مبيناً رضا المواطنين عن النتائج وتحسن توزيع المياه في الحي.

اسم البئر	تاريخ الخروج من الخدمة	تاريخ الصيانة
محطة صلاخد ٨	٢٠١٧/٤/٣	٢٠١٧/٤/٤
الصورة الكبيرة ٤	٢٠١٧/٥/٨	٢٠١٧/٥/١١
الحقف ١	٢٠١٧/٥/٦	٢٠١٧/٥/١٣
نمرة شهبا ٢	٢٠١٧/٤/٣٠	٢٠١٧/٥/١

المدير العام
المهندس وائل شقير